

الديمقراطي بشهادة دولتي الجزائر واليمن الديمقراطي وكفالتهما. والاتفاق يضع، من جهة، الاساس السياسي لاستعادة وحدة الصف الفلسطيني الوطني ويشير الى اهم بنود الاصلاح السياسي المطلوب، ويحدد، من جهة اخرى، اداة ذلك بالشروع بعقد المجلس الوطني بحضور الجميع، واعادة الحياة الى بقية مؤسسات المنظمة.

غير ان هذا الاتفاق، الذي ظهر وسط البليلة الطاغية كانه خشبة النجاة، جوبه بنوعين من المعارضة: واحدة معلنة هي تلك التي اشرعتها في وجهه سوريا، وانسأقت فيها مع سوريا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى جانب فصائل ما يسمى بالتحالف الوطني الموالية لسوريا: واخرى مبطنة وقد استفادت هذه من المعارضة السورية ومن نكوض الجبهة الشعبية عن الاتفاق ومن تردد فصائل التحالف الديمقراطي الاخرى ومطالبتها بتأجيل عقد المجلس، فعقدت المجلس الوطني الفلسطيني على النحو الذي انعقدت عليه الدورة السابعة عشرة، اي بحضور «فتح» واصدقائها من المستقلين وجبهة التحرير العربية وممثلي غالبية جبهة التحرير الفلسطينية، وغياب كل من عداهم. وبهذا انعقد مجلس للاغلبية بغياب الاقلية غير القليلة التي غابت.

وجاءت قرارات مجلس الاغلبية مطابقة لما يجمع فرقاءها، غير اخذة الا بقليل من الاعتبار، ما يمكن ان يجمعهم مع الفرقاء المقاطعين. مما يوحي وكأن الاغلبية حزمت امرها على الاقلاع وحدها، ليس في ما يتعلق بعقد المجلس فقط، بل في شؤون منظمة التحرير كافة. من هنا جاء قولنا: ان الدورة السابعة عشرة وضعت المنظمة على مستهل طريق جديد. واذا صح ذلك فهو الطريق الذي يغيب عنه التقليد السابق، تقليد الحرص على الاجماع في الخطوات الحاسمة، واستبداله بالتعبير عن ارادة الاغلبية.

اما الافاق التي يمكن استشرافها على هذا الطريق فما اشد غموضها؛ ذلك ان الاغلبية تشق طريقها الجديدة دون ان تكون عالجت ايا من اسباب الازمات السابقة معالجة بارة، فلا هي اصلحت فسادا، ولا هي وحدت ما يمكن توحيده من صفوف الساحة، وما زال مقاطعوها يضمون قوى سياسية متنوعة وبينهم قوى ذات وزن تضعها مواقفها السياسية في مواقع اقرب الى مواقع الاغلبية لو شاءت هذه ان لا تستفزهم فتدفعهم دفعا الى الصفوف الاخرى. وعلى الرغم من ان المجلس انعقد وانتهى الامر، فان الاسئلة التي دارت في السنتين الاخيرتين ما تزال تدور، وفوقها جميعا يحوم السؤال الكبير: هل ستستعيد منظمة التحرير وحدة تواجد فصائلها في المنظمة، ام ان الانقسام الذي ابتدأ سوف يتكرس الى غير رجعة؟

ان لهذا السؤال حجم السؤال عن مستقبل منظمة التحرير، بعد ان تجاوزت العام العشرين من عمرها، بل ان له، ايضا، حجم السؤال عن مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بطموحاتها كافة.

واذا كانت الاغلبية قد حزمت امرها، خطأ او صواباً، في نهاية المطاف، فقررت الاقلاع دون انتظار الاخرين، فان مسؤولية الاقلية تتوزع على تيارين فيها: واحد تردد وآخر نكص، وكلاهما وفر المبررات لهذا الاقلاع المتفرد.

ولا شك في ان اعادة الجميع الى صف المؤسسة الواحدة، التي هي المنظمة، غدا الان اصعب، فقبل عقد الدورة السابعة عشرة كان السعي لاستعادة الوحدة يجري على اساس اتفاق عدن - الجزائر، وكانت «فتح» قد قبلت به ثمناً لمجيء فصائل التحالف الديمقراطي الى الدورة من اجل تكريس الشرعية، وكانت «فتح» قد وافقت، من اجل ذلك، على تقديم ما عدته من جانبها تنازلات لتسهيل الوصول الى الاتفاق.